التقييد الذاتي لسلطة القاضي الدستوري

« دراسة مقارنة »

الدكتور

ياسر طه ياسين

دكتوراه فلسفة قانون دستوري

المركز القومي للإصدارات القانونية

The National Center for Legal Publications

الموضـــــوع	الصفحة
إهداء	3
شكر وتقدير	5
المقدّمة	9
الباب الأول	
تحوّل سلطة القاضي الدستوري من الإطلاق إلى التقييد	31
الفصل الأول	
الإطار النظري للتقييد الذّاتي	
لسلطة القاضي الدستوري	37
المبحث الأول: البناء التدريجي لنظريّة التقييد الذاتي	39
المطلب الأول: التأصيل الفلسفي للتقييد الذاتي	40
الفرع الأول: الأسس النظريّة لسلطة القاضي الدستوري	41
الفرع الثاني: الأسس المنطقيّة للتقييد الذاتي	52
المطلب الثاني: صور التقييد الذّاتي لسلطة القاضي الدستوري	63
الفرع الأول: تقييد ذاتي خارجي مُؤثّر على النطاق الشكلي للرقابة	66
أولاً: التقييد الخارجي بسبب المعيار العضوي للدستور	66
ثانياً: التقييد الخارجي بسبب موضوع النص المَطعُون	71
الفرع الثاني: تقييد ذاتي داخلي مُؤثّر على النطاق الموضوعي للرقابة	75

الموضـــوع	الصفحة
أولاً: التقييد الداخلي المتعلّق بالنزاع بعينه	75
ثانياً: التقييد الداخلي المتعلّق بالوسائل القضائيّة	80
المبحث الثاني: تَنَوُّع مصادر التقييد الذاتي في القضاء الدستوري	86
المطلب الأول: قيود مستنبطة من قواعد مكتوبة	87
الفرع الأول: قيود مستنبطة من القواعد الدستوريّة	88
أولاً: التقيّد بممارسة الرقابة في إطار الدستور	89
ثانياً: استنباط قيد عدم التعرّض للمسألة الدستوريّة إلا بالضرورة من الدستور	96
الفرع الثاني: قيود مستنبطة من القواعد القانونيّة	98
أولاً: تقييّد القاضي استبعاد النظر بالأعمال السياديّة استناداً إلى نصٍّ قانونيٍّ	99
ثانياً: تقييّد القاضي بشرط المصلحة استناداً إلى نصٍّ قانونيٍّ	102
المطلب الثاني: قيود مستنبطة من قواعد غير مكتوبة	110
الفرع الأول: تقييد القاضي لسلطته استناداً إلى المبادئ العامة	111
أولاً: الامتناع عن نظر المسائل السياسيّة استناداً إلى المبادئ العامة	111
ثانياً: اشتراط توفّر المصلحة الشخصيّة استناداً إلى المبادئ العامة	118
الفرع الثاني: تقييد القاضي لسلطته استناداً إلى اعتبارات قضائية	120

الموضـــوع	الصفحة
أولاً: التقيّد بعدم التعرّض للمسألة الدستوريّة إلا إذا كان ذلك ضرورياً	121
ثانياً: قرينة دستوريّة التشريعات	124
الفصل الثاني	
المسوّغات الدَّاعِيَةُ لظهوّر نظرية التقييد الذاتي	131
المبحث الأول: منع تحوّل القاضي إلى مشرّع سلبي	134
المطلب الأول: استبعاد القاضي الدستوري تطبيق القوانين	135
الفرع الأول: امتناع القضاء عن تطبيق القوانين	136
الفرع الثاني: النقد الموجّه إلى امتناع القضاء عن تطبيق القوانين	145
المطلب الثاني: إلغاء القضاء الدستوري للقوانين	152
الفرع الأول: إلغاء القوانين من قبل القضاء الدستوري	153
الفرع الثاني: الاعتراضات على إلغاء القضاء للقوانين	158
المبحث الثاني: منع تحول القاضي إلى مشرع إيجابي	170
المطلب الأول: الخَشية من استبدال الدستور بدستور قضائي	171
الفرع الأول: دستور القضاة الناشئ من خلال الطعن الدستوري	172
الفرع الثاني: دستور القضاة الناشئ من خلال التفسير	178
المطلب الثاني: حدود القاضي الدستوري في العمل التشريعي	185
الفرع الأول: سلبيات تأثير القاضي على السياسة التشريعيّة	186

الموضـــوع	الصفحة
أولاً: دور القاضي في السياسة التشريعيّة	186
ثانياً: الانتقادات لدور القضاء في السياسة التشريعيّة	193
الفـرع الثـاني: المخـاوف مـن تـأثير الـسياسة علـى القاضـي الدستوري	197
أولاً: الضغوط السياسيّة على القاضي الدستوري	197
ثانياً: الاعتبارات العمليّة في القضاء الدستوري	204
الباب الثاني	
تَأثر المشروعيّة الدستوريّة بالتقييد الذاتي لسلطة القاضي	211
الفصل الأول	
اتساع النطاق السّلبي للرقابة بسبب التقييد الذاتي	217
المبحث الأول: إيجاز رقابة القاضي الدستوري على السلطة المحدَّدة للمشرّع	219
المطلب الأول: رقابة العيوب الشكليّة في ظل التقييد الذاتي	220
الفرع الأول: رقابة الأركان الشكليّة للتشريع	220
الفرع الثاني: كَفّ رقابة الأركان الشكليّة	229
المطلب الثاني: رقابة عيب المحلّ في ظل التقييد الذاتي	239
الفرع الأول: رقابة محلّ التشريع	240
الفرع الثاني: الحدّ من رقابة محلّ التشريع	247

الموضـــوع	الصفحة
المبحث الثاني: إطلاق السلطة التقديريّة للمشرّع نتيجة التقييد الذاتي	257
المطلب الأول: نظريّات الرقابة على التقدير	259
الفرع الأول: الغلط الظاهر ورقابة التناسب	263
أولاً: الخطأ الظاهر في التقدير	264
ثانياً: رقابة التناسب	269
الفرع الثاني: الرقابة على الملاءمة وامتناع المشرع	272
أولاً: رقابة الملاءمة	273
ثانياً: رقابة عدم الاختصاص السّلبي	277
المطلب الثاني: القاضي الدستوري مصدر السّلطة التقديريّة للمشرّع	282
الفرع الأول: الإفراط في الرقابة على تقدير المشرّع	283
أولاً: إعمال الرقابة على الخطأ الظاهر في التقدير	284
ثانياً: إعمال الرقابة على الاختصاص السّلبي للمشرّع	287
ثالثاً: إعمال الرقابة على الملاءمة	293
رابعاً: إعمال الرقابة على التناسب	298
الفرع الثاني: التفريط في الرقابة على تقدير المشرّع	302
أولاً: عدم رقابة الخطأ الظاهر في التقدير	303
ثانياً: القاضي لا يراقب الاختصاص السّلبي	307
ثالثاً: القاضي لا يراقب ملاءمة التشريع	310
رابعاً: القاضي لا يراقب مناسبة التشريع	314

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الثاني	
تَبدُّل التفسير القضائي بسبب التقييد الذاتي	319
المبحث الأول: التقييد الذاتي لسلطة القاضي في تفسير النصّ الدستوري	322
المطلب الأوّل: مجال سلطة القاضي الدستوري في تفسير الدستور	323
الفرع الأول: اختصاص القاضي الدستوري في تفسير الدستور	324
أولاً: تفسير القاضي الدستوري للقواعد الدستوريّة بصورة مباشرة	329
ثانياً: تفسير القاضي الدستوري للدستور بصورة غير مباشرة	334
الفرع الثاني: مفاعيل اجتهاد القضاء في تفسير الدستور على المشروعيّة الدستوريّة	342
المطلب الثاني: انعكاس التقييد الذاتي في تفسير الدستور على المشروعيّة الدستوريّة	354
الفرع الأول: مبدأ الشك المعقول ومفاعيله في الرقابة الدستوريّة	356
الفرع الثاني: إعمال القاضي الدستوري لمبدأ الشّكّ المعقول في الرقابة الدستوريّة	362
المبحث الثاني: التقييد الذاتي لسلطة القاضي في تفسير النصّ محل الطعن	378
المطلب الأول: مجال سلطة القاضي في تفسير النصّ المَطعُون خلال نزاع الدستوريّة	378

الموضـــوع	الصفحة
الفرع الأول: مدى سلطة القاضي الدستوري بتفسير النصّ التشريعي	380
أولاً: مبرّرات تفسير القاضي الدستوري للنصّ المطعون بعدم دستوريّته	382
ثانياً: اختصاص القاضي الدستوري بتفسير النصّ المطعون فيه	383
الفرع الثاني: مفاعيل الاجتهاد في تفسير النصّ القانوني المَطعُون على الرقابة الدستوريّة	388
المطلب الثاني: انعكاس التقييد الذاتي لسلطة القاضي الدستوري في تفسير النصّ المطعون على المشروعيّة الدستوريّة	394
الفرع الأول: تجنّب عدم الدستوريّة لصالح النصّ المطعون فيه	395
الفرع الثاني: المطابقة الدستوريّة المشروطة من خلال تفسير النصّ المطعون فيه	407
الخاتمة	417
لائحة المصادر والمراجع	427
قائمة المحتويات	437

تم بحمد الله وتوفيقه